توزيعا مفصلا لتلك المجالات ، التي تكون بها اسرائيل مستعدة لمنح « حكم ذاتي كامل » للسكان ، وللمجالات الاخرى التي تنوي اسرائيل الاستمرار في التحكم بها بمشاركة مؤسسات الحكم الذاتي ، واخيرا المجالات التي لا تستطيع التنازل عنها ابدا ، بحيث يبقى التحكم بها من اختصاصها فقط (ايلان كفير ، يديعوت احرونوت ، ٨٠/١/٢٠) .

ومن خلال النظر الى النموذج الاسرائيلي للحكم الذاتي كما نشرته وسائل الاعلام الاسرائيلية ، تتضح الصورة الاتية .

☐ مصدر الصلاحيات . الحكم العسكري .

☐ عدد اعضاء المجلس الاداري ١١ عضوا .

☐ المجالات التي تبدي بها اسرائيل استعدادا لتوكيلها الى المجلس الاداري . الزراعة ، الصحة ، الاديان ، العمل والانعاش ، الصناعة والتجارة ، الاموال ، المواصلات والاتصال ، التعليم والثقافة ، الخ .

☐ المجالات التي ستحتفظ اسرائيل بالسيطرة عليها بصورة كاملة . الامن ، الامن الداخلي ، التشريع الاساسي ، الاراضي ، المياه ، الطاقة ، العملة ، الرقابة على الحدود ، العلاقات الخارجية .

☐ بالنسبة للشرطة المحلية ، التي نصت على قيامها اتفاقات كامب ديفيد ، فان مجال عملها يقتصر ، وفق النموذج الاسرائيلي ، على المحافظة على النظام الداخلي ، وتنظيم حركة السير ، وما شابه ذلك .

☐ يتضح من الوثيقة الاسرائيلية ان اسرائيل تنوي التدخل ايضا حتى في المجالات الخاصة ــ وفق مفهومها هي ــ بالمجلس البلدي ، انطلاقا من « مفهوم الحياة المشتركة بين العرب واليهود » . مثلا ، في مجال التسويق الزراعي ، ووجوب التنسيق بين المجلس الاداري وبين مجلس تسويق الحمضيات في اسرائيل ، وذلك من اجل تعيين نسب محددة لحجم الزراعة في هذا الفرع ، وايجاد طرق لتسويقه في الخارج ، وبصورة مباشرة في الدول العربية .

☐ بحسب النموذج الاسرائيلي للحكم الذاتي لن تكون هنالك حدود قائمة بين الحكم الذاتي وبين اسرائيل ، وسيكون الوضع مشابها لما هو عليه اليوم . ومن اجل منع اية محاولة من جانب مؤسسات الحكم الذاتي للتعبير عن اي شعور بالاستقلال الوطني ، فان الوثيقة الاسرائيلية تعارض حتى اصدار الطوابع البريدية ، او اصدار العملات . « وبواسطة هذا الحظر ، فانها ، اي اسرائيل ، تضمن عدم حدوث مفاجأة لها في احد الايام ، بواسطة اصدار طابع بريدي يحمل صورة ياسر عرفات ، مثلا » .

☐ ستحتفظ اسرائيل بسيطرتها الكاملة على مجالات البث الاذاعي والاعلامي . « اذ ان اذاعة مستقلة في الحكم الذاتي يمكن ان تتحول الى اداة للتحريض .. [كذلك] فان الصحف ستكون خاضعة للرقابة الاسرائيلية . وستسري قوانين الرقابة على هذه الصحف ، تماما كما تسري على الصحف الاسرائيلية . كذلك فان اعطاء رخصة لاصدار صحيفه ، ستكون من صلاحيات اسرائيل المطلقة » .

☐ فيما يتعلق بالمياه ستكون اسرائيل ــ وفق نموذجها ــ هي المسؤولة عن توزيع الموارد في المناطق المحتلة . الا انها « تقترح تنسيقا وعملا مشتركا مع سلطة الحكم الذاتي . كذلك ، هنالك مجالات اخرى تقترح بها مثل هذا التنسيق والعمل المشترك ، على غرار تسجيل السكان ومراقبة الدخول والخروج من المناطق ، مثلا على جسور الاردن ، ثم المسؤولية على الاماكن المقدسة والاملاك المتروكة .

☐ بالنسبة « لاراضي الدولة » في الضفة الغربية ــ كما تسميها الوثيقة ــ فانها ستخضع للسيطرة الاسرائيلية المطلقة . اذ ان « استمرار السيطرة على هذه الاراضي ، سيمكن اسرائيل من اقامه مستوطنات اخرى في المستقبل، وتوسيع المستوطنات القائمة ، وتخصيص مناطق للتدريب للجيش الاسرائيلي » . وحسب النموذج الاسرائيلي ، ستكون اسرائيل ايضا هي المسؤولة عن السكان اليهود والاستيطان في المناطق ، اي ان المستوطنات لن تكون خاضعة لسلطة الحكم الذاتي . وهذا الامر نابع من مفهوم اسرائيل بان الحكم الذاتي يسري على السكان وليس على المناطق (يديعوت احرونوت ، ٨٠/١/١٨ و٨٠/١/٢٠) .

وقد رفضت مصر بشدة النموذج الاسرائيلي للحكم الذاتي ، حيث اعلن ناطق بأسمها ، ان